تحليل واقع واتجاهات الاستثمار الخاص في العراق بعد تشكيل الهيئة الوطنية للاستثمار

م.د. زياد خلف خليل
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد
zieadkhkhaleel@coadec.uobaghdad.edu.iq

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع الاستثمار في العراق واهم اتجاهاته بين القطاعات الاقتصادية، لأهمية الاستثمار في تحقيق التراكم الرأسمالي الذي يعد حجر الزاوية لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، والعراق من اكثر البلدان حاجة للتراكم الرأسمالي نتيجة للظروف الاستثنائية التي مرت بالبلد من حروب وحصار وبالتالي أدت هذه الظروف إلى تدمير وتأكل البنى التحتية مما استدعى إلى ضرورة وجود رؤية استراتيجية لسياسة استثمارية واعدة تأخذ في الاعتبار الظروف والإمكانات المتوفرة، لذلك أنشأت هيئة الاستثمار الوطنية في بغداد وفي المحافظات وسن قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ من أجل جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية نحو القيام باستثمارات من شأنها إن تسهم في خلق التكوين الرأسمالي اللازم في جميع القطاعات الاقتصادية مما يؤدي إلى دفع عملية التطور و التنمية الاقتصادية نحو الأمام.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، هيئة الاستثمار، تراكم راس المال، الاستثمار الخاص.

Analysis of the actuality and trends of private investment in Iraq after the formation of the National Investment Commission

Lecturer Dr. Zeyad khalaf khaleel
College of Administration and Economics
University of Baghdad

Abstract:

The study aims to identify the reality of investment in Iraq and the most important directions among the economic sectors. Because of the importance of investment in achieving the accumulation of capital, which is the cornerstone of economic growth and development. Iraq is one of the most needed countries of capital accumulation due to the exceptional circumstances that passed through the country of wars. These conditions led to the destruction and erosion of infrastructure, which necessitated the existence of a strategic vision for a promising investment policy that takes into account the circumstances and potentials available. Therefore, the National Investment Commission in Baghdad and the provinces and the enactment of the Investment Law (13) for the year 2006 in order to attract local and foreign capital to make investments that would contribute to creating the necessary capital formation in

all economic sectors, leading to the advancement of economic development and development forward.
Keywords: Investment, Investment Commission, Capital Accumulation, Private Investment.

المقدمة

يعد الاستثمار واحد من أهم المتغيرات الاقتصادية التي لها دور أساسي في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية وذلك لصلته الوثيقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية كالدخل (Income) والاستهلاك (Consumption)، الادخار (Saving) والتمويل (Financing) والبطالة (unemployment)، والتضخم (inflation) الخ. لذا يعتبر الاستثمار حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الإنتاج القومي وكذلك يسهم في نقل التقنيات الجديدة والمهارات الفنية الحديثة، لذا يمكن القول إن أحد أهم أسباب تلكأ عملية التنمية في الدول النامية ومنها العراق يعود إلى غياب أو ضعف وقصور الاستثمار في جميع جوانبه. وعليه تسعى جميع الدول باختلاف أنظمتها ومستوى تطورها لتحقيق أكبر قدر من الاستثمارات التي تعد المصدر الأول للتنمية والنمو.

هدف البحث: يهدف البحث إلى التعرف على دور هيئات الاستثمار في جذب الاستثمارات وتوجيهها وفقاً لأهمية القطاعات الاقتصادية.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في ظل المعضلات الاقتصادية الكثيرة التي يعاني منها الاقتصادي العراقي على مدى ثلاثة عقود الأخيرة، وعلى الرغم من أهمية الاستثمار لحل تلك المعضلات لازالت حالة استنزاف الوقت والموارد بجميع أنواعها متواصلة.

فرضية البحث: على الرغم من مرور أكثر من (١٠) سنوات على تشكيلها إلا أن هيئة الاستثمار الوطنية في بغداد والمحافظات لم تستطيع ان توفر بيئة استثمارية مناسبة من جهة وعدم توجيهها الاستثمار نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة من جهة اخرى.

منهجية البحث: بغية الوصول إلى هدف البحث والتحقق من فرضيته، فقد تم استخدام أسلوب المنهج العلمي الاستقرائي مع الاستعانة بالجانب الكمي لتحليل الاستثمارات في العراق.

هيكلية البحث: تضمنت الدراسة مبحثان هما:

المبحث الأول: يتعلق بمفاهيم أساسية حول الاستثمار وأنواعه والبيئة أو المناخ الاستثماري الملائم.

المبحث الثاني: يتناول التعريف بالهيئة الوطنية للاستثمار وقانون الاستثمار ومن ثم نعرج على تحليل اتجاهات المشاريع الاستثمارية لهيئة الاستثمار فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: مفاهيم الاستثمار وأنواعه والمناخ الاستثماري

أولاً. مفهوم الاستثمار (Investment)

استمد الاستثمار مفهومه الحالي مع ظهور علم الاقتصاد وكعلم مستقل له أسسه وقواعده وقوانينه على يد المدرسة الكلاسيكية، وعلى رأسها ادم سميث من خلال كتاب ثروة الأمم ومع ذلك فقد تستخدم مصطلحات أخرى للدلالة على مفهوم الاستثمار مثل الاستخدام والتوظيف.

أما المدرسة الاشتراكية التي أسسها كارل ماركس فللاستثمار مفهوم آخر من خلال احتكار الدولة لوسائل الإنتاج، حيث يغدو القطاع العام المستثمر الوحيد.

سنستعرض بعض مفاهيم الاستثمار على الرغم من عدم وجود تعريف أو مفهوم واحد للاستثمار وإنما مفاهيم متقاربة، حيث وردت بعض المفاهيم من ناحية اقتصادية وأخرى من ناحية محاسبية وأخرى ادارية وغيرها. وسنورد بعض من هذه المفاهيم:

- **يعرف الاستثمار:** بأنه تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاج جديدة أو تطوير الوسائل الموجودة بغية زيادة الطاقة الإنتاجية وهو كل الأموال المنفقة من قبل الافراد والمشاريع لأغراض استثمارية بهدف استرداد هذه الاموال مرة اخرى مضافاً اليها عائد او ارباح تتولد من هذا الانفاق (عبدالعزيز، ٢٠١٣:٧٢).
- **الاستثمار هو:** تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية، وبهذا يمثل الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع. إلا أن أكثر المفاهيم شمولاً وتداولاً في الأدبيات الاقتصادية يتمثل في إن الاستثمار هو التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية من اجل الحصول على المزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة (نايف، ٢٠٠٥:٣٠)، وكذلك تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم مع أمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة.

ثانياً. أنواع الاستثمار:

يقسم الاستثمار إلى تقسيمات مختلفة من حيث الزاوية التي ينظر من خلالها إلى الاستثمار، فبعض التصنيفات تعتمد على طريقة الاستثمار فتقسم إلى استثمارات مباشرة وغير مباشرة، وأخرى من حيث المكان فتقسم إلى استثمار محلي وآخر أجنبي وهذا بدوره يقسم إلى استثمار مباشر وغير مباشر، وكذلك إلى استثمار إجمالي واستثمار صافي وأخرى إلى استثمار محفز ومستقل وسوف نعرج على هذه التقسيمات (زياد رمضان، ٢٠٠٥: ٣٦):

١. الاستثمار المولد أو المحفز (Induced Investment) والاستثمار المستقل (Independent Investment): يرتبط الاستثمار المولد بالطلب الجاري وبالتالي فأنه يرتبط دالياً بمستويات الإنتاج ويجري القيام به من اجل تحقيق زيادة في الإنتاج، وهذا الاستثمار هو الذي يكمن وراء نظرية المعجل (Acceleration Theory) ويرتبط الاستثمار المولد ارتباطاً دالياً بالدخل حيث يزداد بزيادة الدخل وينخفض بانخفاض الدخل، أما الاستثمار المستقل الذي ينجم عن قوى مستقلة عن الدخل والاستهلاك الجاريين، فهو يرتبط بعوامل مستقلة كإدخال تقنيات جديدة ومنتجات مستجدة وتطوير موارد جديدة ونمو السكان والقوة العالمة.
٢. الاستثمار الإجمالي والاستثمار الصافي: يتضمن الاستثمار الإجمالي كل من الاستثمار الصافي والذي يعني الاضافات إلى رصيد رأس المال الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، مضافا إليه الاستثمار الذي يخصص لمواجهة الإهلاك بهدف المحافظة على الرصيد الفعلي الرأس المال في مواجهة العوامل المختلفة التي تؤثر على حجم هذا الرصيد مثل الهلاك أو التقادم وغيرها، ويطلق على هذا النوع أسم الاستثمار الإحلالي (Replacement Investment). ولو اقتصر الاستثمار الإجمالي على المحافظة على حجم الرصيد الفعلي لرأس المال فأن هذا يعني إن الاستثمار الصافي يساوي صفر.

٣. الاستثمار الخاص والاستثمار العام: ينصرف الاستثمار الخاص إلى ذلك الاستثمار الذي يقوم به القطاع الخاص، أما الاستثمار العام فهو ذلك الاستثمار الذي تقوم به الحكومة، وتعد التفرقة بين النوعين من الأمور الهامة في دراسة النظرية الاقتصادية الكلية، حيث يستند الاستثمار في القطاع الخاص على دافع الربح بشكل أساسي، أما الاستثمار في القطاع العام فأنه يهدف إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية حسب الفلسفة التي تؤمن بها الدولة، ومن هذه الأهداف تحقيق مستوى التوظيف الكامل أو استقرار المستوى العام للأسعار و غيرها، كذلك فأن الاستثمار العام يستخدم كعامل تعويضي لسد أي عجز في إنفاق القطاع الخاص الاستثماري.

٤. الاستثمار المباشر وغير المباشر: الاستثمار المباشر يكون فيه تقديم رأس المال مصحوباً بقيام المستثمر في إدارته أو المساهمة في إدارته أو الرقابة على كيفية استخدامه، أما الاستثمار غير المباشر والذي يعبر عنه بتعبير استثمار الحافظة (portfolio) فهو من النوع الذي يكون قصير الأجل عادة ويأخذ شكل تملك للأسهم والسندات.

٥. استثمار محلي (داخلي) واستثمار أجنبي: الاستثمار الداخلي وهو الذي يتم في بلد المستثمر (صاحب رأس المال) والاستثمار الأجنبي خارج بلد المستثمر أي في بلد أجنبي عنه وهذا النوع يسمى الاستثمار الاجنبي المباشر (Foreign Direct Investment) ويرمز له (FDI)، وهذا النوع من الاستثمار قد عرفته منظمة التجارة العالمية بأنه يحصل عندما يقوم المستثمر في بلد ما (البلد الأم: Home Country) بامتلاك أصل موجود في بلد آخر (البلد المستقبل: Host Country) مع وجود النية في إدارة ذلك الأصل (عبدالفقار، ٢٠٠٢: ١٤).

كذلك يمكن أن يقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين هما الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعني انتقال رؤوس الأموال الأجنبية في الدول المعنية بشكل مباشر سواء كانت صناعية استخراجية أو تحويلية أو زراعية أو خدمية، ويكون الربح المحرك الرئيسي لهـذه الاستثمارات (al asrag, 2005: 5)، والاستثمار الأجنبي غير المباشر و الأخير يسما أيضاً بالاستثمار الأجنبي في حوافظ الأوراق المالية و هو يأخذ شكل تملك الأجانب للأسهم والسندات أو الحكومة في البلد المضيف بقد المضاربة و الاستفادة بالتالي من فروق الأسعار أو الحصول على أرباح تدرها السندات ذات الفائدة الثابتة أو الأسهم بشرط أن لا يحوز الأجانب من الأسهم ما يخولهم حق إدارة المشروع ويتم عادة من قبل مؤسسات تمويل كالبنوك و صناديق الاستثمار أو المستثمرين المؤسسين مثل صناديق التقاعد و شركات التأمين. ويتميز هذا الاستثمار بكونه قصير الأجل، قد يمتد لأسابيع أو أشهر قليلة فقط. أما الاستثمار الأجنبي المباشر فهو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية.

ثالثاً. البيئة أو المناخ الاستثماري

هو مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتشجعه في توجيه استثماره إلى بلد دون أخر. ويبدو أن المناخ الاستثماري لا يقتصر على الحدود الاقتصادية بل يتجاوزها إلى الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية في البلد المعني، حيث تتداخل هذه العوامل والظروف فيما بينها لتشكل وحدة واحدة لا يمكن التغاضي عنها في مجمل الوضع الاستثمار والاقتصادي للبلدان المضيفة، ويتضمن المناخ أو البيئة الاستثمارية الأطر الآتية:

١. **الإطار الاقتصادي:** يتمثل هذا الإطار بالبنى والأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد، وآفاق تطوره. إن توفر البنى التحتية الأساسية كالطرق ووسائل الاتصال المتطورة والخدمات الصحية والتعليمية وشبكات الماء والكهرباء لابد أن تلعب دوراً مهماً ومؤثراً ليس فقط في تحديد الحجوم الاستثمارية المستقطبة بل وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. كما يتأثر المناخ الاستثمار بالاختلالات والمعضلات الاقتصادية في البلد المعني، خاصة فيما يتعلق بـ (معدل التضخم، تقلبات سعر الصرف، مدى تطور الجهاز المصرفي، حجم السوق وإمكانات نموها المتوقعة، مدى توفر المواد الأولية والعمالة المحلية الماهرة وغير الماهرة).

٢. **الإطار السياسي:** تعتبر العوامل السياسية واحدة من أهم العوامل في اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية الخاصة، فالمستثمرين يأخذون بنظر الاعتبار جميع المخاطر الاقتصادية وغير الاقتصادية، مثل طبيعة النظام السياسي، احتمالات التأميم ومصادرة الملكيات الخاصة، مدى التدخل الحكومي في النشاطات الاقتصادية، الاستقرار السياسي في البلد، قوة المعارضة وطبيعة التغيرات السياسية المحتملة، وغير ذلك من الأوضاع والظروف السياسية والاجتماعية في البلد المعني.

٣. الإطار القانوني: لا بد من وجود إطار قانوني يرسى الأسس التشريعية والقانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي عامة و الحركة الاستثمارية خاصة، بشكل ينسجم مع أهداف التنمية والرخاء في شتى الميادين، والقطاعات الاقتصادية، كما لابد إن تتميز القوانين بعدم التعقيد والتناقض خاصة فيما يخص الإجراءات أو التطبيقات العلمية لتلك القوانين على أرض الواقع، كما ولا بد أن يتسم الإطار القانوني بالتطور والمرونة التامة، بهدف جذب الاستثمارات، ويأخذ الظروف المستجدة والاحتياجات المتنامية للأفراد والمؤسسات الوطنية، فضلاً عن الشفافية ووضوح الرؤيا.

ويعرف تقرير التنمية في العالم عام ٢٠٠٥ الصادر عن البنك الدولي مناخ الاستثمار، على انه مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد، التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية العمل بطريقة منتجة. ويرى التقرير إن السياسات وسلوك الإدارة الحكومية وبخاصة قضية الفساد والمصداقية تمارس تأثيراً قوياً على مناخ الاستثمار، من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق المفروضة على المنافسة. لان القرار الاستثماري مدفوع بالسعي لتحقيق الربحية، وتتأثر الربحية بالتكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة، وبدرجة توفر الأمن والاستقرار، وبخاصة أمن حقوق الملكية، ودرجة التقيد باللوائح التنظيمية والقوانين، ونظام الضرائب، التي تترك آثار بالغة الأهمية على التكاليف والمخاطر، ويبين التقرير، إن غالبية الشركات المتعددة الجنسية تعطي لعنصر الاستقرار الاقتصادي في الدول المضيفة أهمية كبيرة عند تقديرها لحجم المخاطر المترتبة على الاستثمار، وبناء على كل ما تقدم يتضح إن مناخ الاستثمار مفهوم ديناميكي مركب ينطوي على عدد من الأبعاد القانونية والاقتصادية والسياسية، تشمل مجموعة التشريعات والقوانين، إلى جانب السياسات الاقتصادية والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته الى بلد دون آخر. وتلعب العوامل الاقتصادية الدور المحوري في تكوين المناخ الاستثماري، ومن أهم تلك العوامل: القوانين الاستثمارية ومدى استقرارها، والسياسات الاقتصادية الكلية، والأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في النظام الاقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج وأسعارها النسبية، وحجم السوق المحلي والقوة التصديرية.

المبحث الثاني: تحليل واقع واتجاهات المشاريع الاستثمارية لهيئات الاستثمار في العراق

أولاً. الهيئات الوطنية للاستثمار (NIC):

١. نبذة عن الهيئة الوطنية للاستثمار: تشكلت الهيئة الوطنية (NIC) بموجب القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ (الوقائع العراقية، ٢٠٠٧: العدد ٤٠٣١) وذلك لتكون وجها للاستثمار الخاص في العراق وتعمل على تعزيز وتسهيل ومراقبة وتوجيه الاستثمار في العراق.

للهيئة الوطنية للاستثمار هيئات استثمار في المحافظات، التي أنشأت تحت نفس القانون الذي أنشأت هيئة الاستثمار الوطنية وفقا له، وبالإمكان دعم احتياجات وأولويات كل محافظة. كما أن الهيئة الوطنية للاستثمار تحظى بدعم جميع الجهات مما يساعد الهيئة على وضع رؤيا واضحة لمتطلبات الاقتصاد العراقي. إن الهيئة الوطنية للاستثمار تستخدم مكانتها هذه لتعزيز الاستثمار الذي يمكن أن يعالج المتطلبات شديدة الأهمية للبلد. وان جذب رؤوس الأموال الخاصة والتكنولوجيا الحديثة وتوظيفها بتجربة إدارة الأعمال يعتبر أمراً جوهرياً في هذه المرحلة.

لتسهيل الاستثمار في العراق، دعا قانون الاستثمار إلى إنشاء دائرة النافذة الواحدة (One Stop Shop) حيث تقوم جهة واحدة بتولي القيام بكافة الإجراءات المتعلقة بالمستثمرين الذين يسعون لجلب أعمالهم إلى العراق. تأمل الهيئة الوطنية للاستثمار عن طريق تسهيل سير المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تواجه المستثمرين، والمساعدة في جمع المعلومات المهمة، تبسيط الإجراءات الإدارية التي يواجها المستثمرين الأجانب عند سعيهم للدخول إلى البلد وهي مسألة ضرورية يحتاج إليها المستثمرين الأجانب غير المعتادين على الأعمال في العراق. وحالياً تساعد دائرة النافذة الواحدة المستثمرين في الحصول على رخص الاستثمار، ومنحهم استثناءات الضرائب.

إن دور الهيئة الوطنية للاستثمار لا يقتصر على تنظيم الأعمال الإدارية للمستثمرين الأجانب، بل إن أسلوب التداخل والانفتاح الذي تتبعه الهيئة الوطنية للاستثمار مع القطاع الخاص إلى جانب دورها باعتبارها حلقة الوصل بين الأعمال الدولية قد يتيح لها تكوين الرؤيا الضرورية لأجل تحقيق سياسة عمل راسخة وإبداء التوصيات الضرورية التي تؤدي إلى تحسين جو العمل في العراق. وعلى المدى الطويل، فأن هذا سيكون له دور حاسم بالنسبة للهيئة الوطنية للاستثمار ومن المحتمل أن يؤدي إلى بناء وتعزيز ثقة أصحاب رؤوس الأموال وبالتالي يسهم في تحسين مناخ العمل في العراق.

٢ . قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته: في عام ٢٠٠٦ تم إصدار قانون رقم ١٣ وذلك من أجل دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها وجلب الخبرات التقنية والعلمية وتنمية الموارد البشرية وإيجاد فرص عمل للعراقيين بتشجيع الاستثمار ودعم عملية تأسيس مشاريع الاستثمار في العراق وتوسيعها وتطويرها على مختلف الأصعدة ومنح الامتيازات لهذه المشاريع.

وفي كانون الثاني ٢٠١٠ تم إصدار قانون التعديل الأول لقانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وذلك من أجل تسهيل وتنظيم العمل في الهيئة الوطنية للاستثمار وخلق مناخ مشجع للاستثمار في العراق، خاصة قطاع الإسكان وإزالة المعوقات القانونية التي تعترض سبيله مما ينعكس إيجاباً على تسريع عملية التنمية الاقتصادية وإعادة الاعمار في العراق.

أهم أهداف قانون الاستثمار:

أ. تشجيع الاستثمار ونقل التقنيات الحديثة للإسهام في عملية تنمية العراق وتطويره وتوسيع قاعدته الإنتاجية والخدمية وتنويعها.

ب. تشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي للاستثمار في العراق.

ج. تنمية الموارد البشرية حسب متطلبات السوق وتوفير فرص عمل للعراقيين.

د. حماية حقوق وممتلكات المستثمرين.

هـ. توسيع الصادرات وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري العراقي.

المزايا والضمانات التي يوفرها القانون:

أ. أعطى قانون الاستثمار رقم ١٣، المادة (١٠) للمستثمر العراقي والأجنبي حق الاحتفاظ بالأرض بمقابل يحدد بينه وبين مالك الأرض دون المضاربة بالأرض، إلا أن التعديل الأول على القانون والذي أصدر عام ٢٠١٠ أعطى المستثمر العراقي والأجنبي حق تملك الأراضي والعقارات العائدة للدولة ببدل تحدد أسس احتسابه وفق نظام خاص وله حق تملك الأراضي والعقارات العائدة للقطاعين المختلط والخاص لغرض إقامة مشاريع الإسكان حصراً.

ب. يتمتع المستثمر بحق إخراج رأس المال الذي ادخله إلى العراق وعوائده وبعملة قابلة للتحويل بعد تسديد كافة التزاماته إلى الحكومة العراقية أو الجهات الأخرى.

ج. يضمن هذا القانون أيضاً للمستثمر الحق في توظيف واستخدام العاملين غير العراقيين إضافة إلى ضمان عدم مصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري.

د. تتمتع المشاريع الحاصلة على إجازات الاستثمار بالإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة (١٠) سنوات بدأ من تاريخ التشغيل التجاري للمشروع. كذلك فأن القانون يعطي الحق للهيئة في زيادة عدد سنين الإعفاء من الضرائب والرسوم مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقي في المشروع لتصل إلى (١٥) سنة إذا كانت نسبة مشاركة المستثمر العراقي أكثر من (٥٠%) بالمشروع.

ثانياً. تحليل واقع واتجاهات الاستثمار في العراق:

١. **تحليل واقع الاستثمارات بعد تشكيل هيئة الاستثمار:** بعد أن شكلت الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات باشرت بالعمل على دراسة المشاريع المقدمة للاستثمار ومنحت إجازات استثمار حسب احتياجات العاصمة والمحافظات ومن وجهة نظر هيئات الاستثمار، مع العلم إن الهيئة الوطنية للاستثمار مختصة بمنح إجازات استثمارية للمشاريع الاتحادية والاستراتيجية وهيئات استثمار المحافظات معنية بمنح إجازات استثمارية ضمن نطاق الحكومة المحلية في المحافظة.

الجدول (١): عدد المشاريع المجازة من قبل الهيئات الاستثمارية ونسب الإنجاز

ت	اسم الهيئة	عدد الإجازات المقدمة للمدة ٢٠٠٨-٢٠١٧	قيمة رأس المال المشاريع الاستثمارية (ألف دولار)	عدد المشاريع ونسبة الإنجاز ١٠٠%		عدد المشاريع التي تم المباشرة بها ومستمرة بالعمل ولم تكتمل		عدد المشاريع المجازة ولم يتم المباشرة بها لغاية الآن	
				عدد	%	عدد	%	عدد	%
١	الهيئة الوطنية	١٢٧	٤٥١٠١٩٥٤	١٥	١٢	١٠٣	٨١	٩	٧
٢	هيئة استثمار بغداد	٢٩١	١٣٠٤٩٠٨٣	٥٦	١٩	٩١	٣١	١٤٤	٥٠
٣	هيئة استثمار نينوى	٦٩	٢٠٧٧٥١٣	١١	١٦	٦	٩	٥٢	٧٥
٤	هيئة استثمار البصرة	٩٣	٣٢٥٧٤٨٨	٣٧	٤٠	٣٠	٣٢	٢٦	٢٨
٥	هيئة استثمار ذي قار	٢٩	١٠٦٩١٦٥	١٠	٣٤	١٣	٤٥	٦	٢١
٦	هيئة استثمار ميسان	٢٣	٧٨٢٠٦٤	٢	٩	١٠	٤٣	١١	٤٨
٧	هيئة استثمار النجف	٢٦٦	١٠٦٧٥٣٣١	٤٢	١٦	٦٨	٢٥	١٥٦	٥٩
٨	هيئة استثمار بابل	٥٣	٦٩٦٤٣٣	٢٥	٤٧	١٢	٢٣	١٦	٣٠
٩	هيئة استثمار كربلاء	٦٥	٢٧٧١٠٥٤	١٤	٢٢	١٣	٢٠	٣٨	٥٨
١٠	هيئة استثمار القادسية	٤٢	٥٩٥٦٦١	٨	١٩	١٥	٣٦	١٩	٤٥
١١	هيئة استثمار المثنى	١١٦	٤٦٨٤٤٢٧	٣٨	٣٣	٤١	٣٥	٣٧	٣٢
١٢	هيئة استثمار الانبار	٧٥	٢٦٩٢٠٤٠	١١	١٥	٤٤	٥٨	٢٠	٢٧
١٣	هيئة استثمار واسط	٢٣	٤٢٤٨٦٣	٨	٣٥	٩	٣٩	٦	٢٦
١٤	هيئة استثمار ديالى	٢٤	٤٥٢٥٠٠	٣	١٢	١١	٤٦	١٠	٤٢
١٥	هيئة استثمار كركوك	١٦٢	٢٩٤٧٠٦٢	٢٢	١٤	٥٢	٣٢	٨٨	٥٤
١٦	هيئة استثمار صلاح الدين	١٠٣	١٥٣٧٣٠٩	٧	٧	٣٩	٣٨	٥٧	٥٥
مجموع		١٥٦١	٩٢٨١٣٩٤٧	٣٠٩	٢٠	٥٥٧	٣٦	٦٩٥	٤٤

المصدر: ديوان الرقابة المالية الاتحادي التقرير السنوي للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٨.

- تقارير هيئات الاستثمار في المحافظات للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٧.
- النسب من استخراج الباحث.

ومن الجدول (١) يتضح إن الهيئة الوطنية للاستثمار قد منحت (١٢٧) إجازة استثمارية لمشاريع اتحادية استراتيجية في عموم محافظات القطر للمدة ٢٠٠٨ ولغاية ٢٠١٧ وبرأسمال قيمته (٤٥١٠١٩٥٤)الف دولار، وهذا العدد يعتبر جيد خلال تلك المدة، أي بمعدل ١٤ مشروع خلال السنة الواحدة، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الحاجة الفعلية لإقامة المشاريع الكبيرة على مستوى البلد، ولكن اذا نظرنا الى نسب الانجاز نجد ١٥ مشروع بنسب انجاز ١٠٠% اي ما يقارب ١٢% والباقي ٨٨% نسب انجاز متفرقة ام لم يباشر بها، أما فيما يتعلق الاستثمارات في المحافظات فنجد إن هيئة استثمار محافظة بغداد قد منحت (٢٩١) إجازة استثمارية للمدة ٢٠٠٨ لغاية إعداد الدراسة و قد بلغت قيمة رأسمال هذه المشاريع (١٣٠٤٩٠٨٣) ألف دولار، و بلغ عدد المشاريع التي تم انجازها بالكامل (٥٦) مشروع بنسبة (١٩%) و بلغ عدد المشاريع المباشر بها و بنسب انجاز متفاوتة (٩١) مشروع و بنسبة (٣١%) فيما بلغ عدد المشاريع (١٤٤) مشروع لم يباشر بها لحد

الآن وبنسبة (٥٠%) من المشاريع المجازة، مع العرض إن بعض هذه المشاريع تمت إجازتها خلال ٢٠٠٨ ولم تباشر لحد الآن.

أما هيئة استثمار نينوى فقد أجازت (٦٩) مشروعاً استثمارياً لنفس المدة أعلاه وبلغت قيمة رأسمال هذه المشاريع (٢٠٧٧٥١٣) ألف دولار، وبلغت نسبة المشاريع التي لم يبدأ العمل بها (٧٥%) بواقع (٥٢) مشروع، وعدد المشاريع التي تم البدء بتنفيذها (٦) مشاريع وبنسبة (٩%) أما المشاريع المنجزة بالكامل بلغت نسبة ١٦% وبواقع (١١) مشروع.

أما محافظة البصرة فقد أجازت هيئة استثمارها (٩٣) مشروع استثماري، و بلغ عدد المشاريع التي تم إنجازها (٣٧) مشروع و بنسبة (٤٠%)، بينما بلغت المشاريع التي باشرت العمل بنسب متفاوتة بعدد(٣٢) مشروع، وبنسبة (٣٢%) اما المشاريع التي لم يباشر بها (٢٦) مشروع و بنسبة (٢٨%)، وبلغ إجمالي رأسمال المشاريع المجازة في هذه المحافظة (٣٢٥٧٤٨٨) ألف دولار، و من الجدير بالملاحظة إن هذه المحافظات الثلاث، بالإضافة إلى جوانبها التاريخية، فأنها تشكل نسبة حوالي (٤٧%) من عدد سكان العراق، مما يعني إن هذه النسبة تمثل جزء من الطلب الكلي، مما يعكس قلة المشاريع الاستثمارية فيها حيث شكلت نسبة مشاريع مدينة بغداد (١٨%) من أجمالي المشاريع المجازة على مستوى العراق كما شكلت نينوى (٤,٥%) و شكلت البصرة بحدود (٦%).

أما فيما يتعلق بهيئة استثمار ذي قار فقد منحت (٢٩) إجازة استثمارية وبقيمة رأسمال بلغت (١٠٦٩١٦٥) ألف دولار، وكانت نسبة المشاريع المنفذة بالكامل (٣٤%) وبواقع (١٠) مشاريع فيما بلغ عدد المشاريع التي تمت المباشرة بتنفيذها (١٣) مشروع وبنسبة (٤٥%) اما المشاريع التي لم يتم المباشرة بها لغاية الآن بلغت (٦) مشاريع وبنسبة (٢١%).

ومنحت هيئة استثمار ميسان (٢٣) إجازة استثمارية وبرأسمال بلغ (٧٨٢٠٦٤) ألف دولار وبلغ عدد المشاريع التي لم تبدأ المباشرة فيها (١١) مشروع وبنسبة بلغت (٤٨%) من إجمالي المشاريع المجازة، فيما بلغت نسبة المشاريع التي بدأ العمل بها (٤٣%) وبواقع (١٠) مشاريع اما المشاريع المنفذة بالكامل وبنسبة إنجاز (١٠٠%) فقد بلغت (٢) وبنسبة (٩%).

أما فيما يتعلق بمحافظات الفرات الأوسط فقد منحت هيئة استثمار النجف (٢٦٦) مشروعا استثمارياً وبلغت قيمة رأسمالها (١٠٦٧٥٣٣١) ألف دولار، وبلغ عدد المشاريع التي انجزت بالكامل (٤٢) مشروع وبنسبة (١٦%)، فيما بلغت نسبة المشاريع التي تمت المباشرة بها (٢٥%) وبواقع (٦٨) مشروع، بينما بلغت المشاريع المتوقفة ولم يتم البدء والمباشرة بها (١٥٦) وبنسبة (٥٩%). في حين منحت هيئة استثمار بابل (٥٣) إجازة استثمارية وبرأسمال قدره (٦٩٦٤٣٣) ألف دولار وبواقع (١٦) مشروع لم يبدأ العمل بها وبنسبة (٣٠%)، بينما بلغت نسبة المشاريع التي تمت المباشرة بها (٢٣%) وبحدود (١٢) مشروع في حين بلغت نسبة المشاريع المنجزة بالكامل (٤٧%) بواقع (٢٥) مشروع. أما فيما يتعلق بمحافظة كربلاء، فقد منحت هيئة استثمارها (٦٥) مشروع تمت المباشرة بالعمل في (١٣) مشروع وبنسبة (٢٠%) فيما بلغت نسبة المشاريع المنجزة بالكامل (٢٢%) وبواقع (١٤) مشروع فيما بلغ عدد المشاريع التي لم يباشر بها ومتوقفة لحد الآن (٣٨) مشروع وبنسبة (٥٨%)، وكانت قيمة رأسمال المشاريع الاستثمارية المجازة (٢٧٧١٠٥٤) ألف دولار.

أما في محافظة القادسية فقد منحت هيئة الاستثمار فيها (٤٢) إجازة استثمارية وبرأسمال قدره (٥٩٥٦٦١) ألف دولار، وكانت عدد المشاريع المعطلة ولم تباشر العمل (١٩) مشروع وبنسبة (٤٥%) من إجمالي المشاريع المجازة في حين بلغت نسبة المشاريع التي تمت المباشرة بالعمل بها (٣٦%) وبواقع (١٥) مشروع فيما بلغت المشاريع المنفذة بالكامل (٨) مشاريع وبنسبة (١٩%).

أما فيما يتعلق بهيئة استثمار المثنى فقد منحت (١١٦) إجازة استثمار وبرأسمال قدره (٤٦٨٤٤٢٧) ألف دولار، وبلغت نسبة المشاريع المنجزة بالكامل (٣٣%) وبحدود (٣٨) مشروع بينما بلغ عدد المشاريع التي قيد التنفيذ (٤١) مشروع وبنسبة (٣٥%) من إجمالي المشاريع المجازة في المحافظة فيما بلغت المشاريع المتوقفة ولم يباشر بها (٣٧) مشروع وبنسبة (٣٢%).

ومنحت هيئة الانبار (٧٥) إجازة وبرأسمال قيمته (٢٦٩٢٠٤٠) ألف دولار، وكانت نسبة المشاريع التي لم تبدأ العمل (٢٧%) وبواقع (٢٠) مشروع، بينما بلغ عدد المشاريع الأخرى التي باشرت العمل (٤٤) مشروع وبنسبة (٥٨%) من إجمالي المشاريع المجازة بينما بلغت المشاريع المنفذة بالكامل (١١) مشروع وبنسبة (١٥%).

فيما منحت هيئة استثمار واسط (٢٣) إجازة استثمارية وبرأسمال قدره (٤٢٤٨٦٣) ألف دولار، وكانت نسبة المشاريع المنفذة بالكامل (٣٥%) وبواقع (٨) مشاريع، في حين كان عدد المشاريع التي باشرت جزئياً (٩) مشاريع وبنسبة (٣٩%) من إجمالي المشاريع المجازة فيما بلغت المشاريع المتوقفة ولم يباشر بها (٦) مشاريع وبنسبة (٢٦%).

أما في محافظة ديالى فقد منحت هيئة استثمارها (٢٤) إجازة استثمارية وبرأسمال قدره (٤٥٢٥٠٠) ألف دولار، بلغ عدد المشاريع التي لم تباشر بالعمل (١٠) مشاريع وبنسبة (٤٢%) بينما بلغ عدد المشاريع التي تمت المباشرة بالعمل بها (١١) مشروع وبنسبة (٤٦%) في حين بلغت نسبة المشاريع المنفذة بالكامل (٣) مشاريع وبنسبة (١٢%).

بينما منحت هيئة استثمار كركوك (١٦٢) إجازة استثمار وبرأسمال قدره (٢٩٤٧٠٦٢) ألف دولار، وبلغ عدد المشاريع المعطلة ولم يبدأ العمل بها (٨٨) مشروع وبنسبة (٥٤%)، في حين بلغت نسبة المشاريع التي تمت المباشرة بها (٣٢%) وبواقع (٥٢) مشروع، بينما انجزت بالكامل (٢٢) مشروع وبنسبة (١٤%). ومنحت هيئة استثمار محافظة صلاح الدين (١٠٣) إجازة استثمار، بلغ عدد المشاريع التي تمت المباشرة بالعمل بها (٣٩) مشروع وبنسبة (٣٨%)، بينما بلغ عدد المشاريع التي انجزت بالكامل (٧) مشاريع وبنسبة (٧%) فيما بلغ عدد المشاريع التي لم يتم المباشرة بها لغاية اعداد الدراسة (٥٧) مشروع وبنسبة (٥٥%) من إجمالي المشاريع التي أجيزت.

مما تقدم يتضح إن عدد المشاريع التي تم منحها إجازة استثمار من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات للمدة من ٢٠٠٨ لغاية ٢٠١٧ بلغت (١٥٦١) مشروع وبرأسمال قدره (٩٢٨١٣٤٤٧) ألف دولار، وكانت أكثر هيئة منحت إجازات مشاريع استثمارية هيئة استثمار بغداد وبواقع (٢٩١) مشروع تليها هيئة استثمار النجف بعدد المشاريع إذ بلغ (٢٦٦) مشروع، في حين أشرت محافظة ميسان ومحافظة واسط بأدنى عدد من المشاريع بواقع (٢٣) مشروع، ثم تليهما محافظة ديالى بواقع (٢٤) مشروع. وكان عدد المشاريع التي انجزت بنسبة (١٠٠%) بعدد (٣٠٩) مشروع وبنسبة بلغت (٢٠%)، في حين بلغ عدد المشاريع التي باشرت بالعمل بنسب مختلفة (٥٥٧) مشروعاً وبنسبة (٣٦%) من إجمالي عدد المشاريع التي أجزيت،

بينما بلغت عدد المشاريع التي لم تباشر لغاية اعداد الدراسة (٦٩٥) مشروع، وإن الغالبية العظمى من هذه المشاريع لم تبدأ المباشرة بسبب عدم استلام الأرض ومشاكل في ملكيتها بين الوزارات، مما يعكس تضارب قوانين هيئة الاستثمار مع قوانين الوزارات من جهة و من جهة أخرى يعكس ضعف متابعة تنفيذ هذه المشاريع من قبل هيئات الاستثمار، خصوصاً إذا علمنا إن قسم كبير من هذه المشاريع يعود لسنوات ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وإن نسب التنفيذ متدنية جداً لغاية الآن، إضافة إلى إن المشاريع التي أنجزت بالكامل تكاد تكون مشاريع ذات رأسمال قليل كأن يكون مطعم أو أسواق تجارية ... الخ، أو يعكس عدم حقيقة دراسة الجدوى الاقتصادية المقدمة من قبل المشاريع على الرغم من إن جميع المشاريع التي منحت إجازات استثمار كانت متضمنة دراسات جدوى، كما يمكن أن يعكس ضعف اداء أعضاء هيئات الاستثمار وافتقارهم إلى الخبرة في اختيار الشركات الرصينة التي باستطاعتها تنفيذ الأعمال.

الجدول (٢): اتجاهات الاستثمار في العراق

ت	اسم الهيئة	عدد المشاريع الاستثمارية المجازة	عدد المشاريع الصناعية المجازة ونسبتها إلى إجمالي المشاريع		عدد المشاريع الزراعية المجازة ونسبتها الى أجمالي المشاريع		عدد المشاريع الخدمية المجازة ونسبتها إلى أجمالي المشاريع	
			عدد	%	عدد	%	عدد	%
١	الهيئة الوطنية	١٢٧						
٢	هيئة استثمار بغداد	٢٩١	٢٣	٨	١٥	٥	٢٥٣	٨٧
٣	هيئة استثمار نينوى	٦٩	١٧	٢٤	٨	١٢	٤٤	٦٤
٤	هيئة استثمار البصرة	٩٣	٢٢	٢٤	٦	٦	٦٥	٧٠
٥	هيئة استثمار ذي قار	٢٩	٥	١٧	٢	٧	٢٢	٧٦
٦	هيئة استثمار ميسان	٢٣	-	-	٢	٨	٢١	٩٢
٧	هيئة استثمار النجف	٢٦٦	١٣	٥	١٦	٦	٢٣٧	٨٩
٨	هيئة استثمار بابل	٥٣	١٦	٣١	٦	١١	٣١	٥٨
٩	هيئة استثمار كربلاء	٦٥	١٨	٢٨	١٤	٢٢	٣٣	٥٠
١٠	هيئة استثمار القادسية	٤٢	١٢	٢٨	٤	١٠	٢٦	٦٢
١١	هيئة استثمار المثنى	١١٦	٢٨	٢٤	٨	٧	٨٠	٦٩
١٢	هيئة استثمار الانبار	٧٥	١٩	٢٥	١٣	١٨	٤٣	٥٧
١٣	هيئة استثمار واسط	٢٣	٥	٢١	٦	٢٦	١٢	٥٣
١٤	هيئة استثمار ديالى	٢٤	-	-	٥	٢٢	١٩	٧٨
١٥	هيئة استثمار كركوك	١٦٢	٥٢	٣٢	-	-	١١٠	٦٨
١٦	هيئة استثمار صلاح الدين	١٠٣	١٠	١٠	١	١	٩٢	٨٩
المجموع		*١٥٦١	٢٤٠	١٧	١٠٦	%٧	١٠٨٨	٧٦

المصدر: بيانات الجدول، هيئات الاستثمار في المحافظات للسنوات (٢٠٠٨-٢٠١٧).

* تم استبعاد مشاريع الهيئة الوطنية للاستثمار من مجموع النسب لعدم توفر تصنيف للمشاريع حسب القطاعات.

- النسب من استخراج الباحث.

٢. **تحليل اتجاهات الاستثمار على القطاعات الاقتصادية:** من الجدول (٢) الذي يوضح توزيع المشاريع الاستثمارية التي وافقت عليها هيئات الاستثمار في العراق كانت أعلى نسبة من المشاريع للقطاع الصناعي في محافظة كركوك حيث بلغت (٣٢%) وبواقع (٥٢) مشاريع من أصل (١٦٢) ثم تلتها محافظة بابل بنسبة (٣١%) وبواقع (١٦) مشروع من إجمالي المشاريع المجازة البالغة (٥٣) مشروع، وكانت أدنى نسبة من مشاريع هذا القطاع لمحافظتي النجف وبغداد وبنسبة (٥%) و (٨%) على التوالي، بينما لم تمنح هيئات استثمار محافظتي ديالى و ميسان أي إجازة لمشروع صناعي.

أما فيما يتعلق بالقطاع الزراعي فنجد أعلى نسبة من المشاريع مخصصة لهذا القطاع من قبل هيئات الاستثمار كانت في محافظة واسط بنسبة (٢٦%) وبواقع (٦) مشاريع من إجمالي المشاريع المجازة البالغة (٢٣) مشروع، تلتها محافظتي كربلاء وديالى بنسبة (٢٢%)، وكانت أدنى نسبة منح إجازات استثمارية لهذا القطاع في محافظة صلاح الدين فقد بلغت هذه النسبة (١%) وبواقع مشروع واحد من اجمالي المشاريع المجازة من الهيئة والبالغة (١٠٣) مشروع، بينما محافظة كركوك لم تمنح اي اجازة لمشروع زراعي.

في حين كانت أعلى نسبة مشاريع خدمية منحت إجازات استثمار من قبل هيئات الاستثمار كانت في محافظة ميسان إذ بلغت هذه النسبة (٩٢%) وبواقع (٢١) مشروع من إجمالي المشاريع المجازة البالغة (٢٣) مشروع، ثم تلتها محافظة النجف بنسبة (٨٩%) وبواقع (٢٣٧) مشروع من إجمالي المشاريع البالغة (٢٦٦)، ثم تلتها محافظة صلاح الدين وبنفس النسبة ثم محافظة بغداد بنسبة (٨٧%) وبواقع (٢٥٣) مشروع من إجمالي المشاريع المجازة والبالغة (٢٩١) مشروع بينما أدنى نسبة لمنح اجازات خدمية كانت هيئة استثمار كربلاء بنسبة (٥٠%).

وبلغ مجموع ما منح من إجازات استثمارية للقطاع الصناعي لعموم هيئات الاستثمار (٢٤٠) مشروع من إجمالي المشاريع المجازة البالغة (١٤٣٤) بعد استبعاد المشاريع المجازة من قبل هيئة الاستثمار الوطنية باعتبارها مشاريع اتحادية وبنسبة (١٧%).

وقد بلغ عدد المشاريع المرخصة من قبل هيئات الاستثمار في القطاع الزراعي (١٠٦) مشروع وبنسبة (٧%)، في حين استحوذ قطاع الخدمات على اغلب المشاريع الاستثمارية التي تمت إجازتها من قبل هيئات الاستثمار، إذ بلغ عدد المشاريع (١٠٨٨) مشروع من إجمالي المشاريع البالغة (١٤٣٤) وبنسبة (٧٦%)، مما يعكس افتقار هيئات الاستثمار إلى الخبرة الكافية لتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية الرئيسية، خصوصاً وإن هذه القطاعات تعاني من تشوه وضعف في إنتاجها وانخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إن توجه هيئات الاستثمار على هذا النحو في منح إجازات الاستثمار سيعمق من تشوه هيكلية الاقتصاد العراقي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. بما أن الاستثمار هو حجر الزاوية للتنمية الاقتصادية فلا بد من توفير بيئة أو مناخ استثماري يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية من خلال توفير الأطر القانوني والاقتصادية والسياسية.

٢. شرع قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ من أجل تشجيع وتحفيز الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للإسهام في عملية التنمية وذلك من خلال منح امتيازات للمستثمرين كالإعفاء الضريبي

والرسوم بالإضافة إلى ضمان الاستثمار والسماح بتملك الأرض للمستثمرين الأجانب لمشاريع الإسكان حصراً، وأخيراً التسهيلات المقدمة من خلال هذا القانون تمنح المستثمر حق إخراج رأس المال الذي ادخله وعوائده ... الخ.

٣. بلغ عدد المشاريع التي تمت إجازتها من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات (١٥٦١) مشروع وبرأسمال قدره (٩٢٨١٣٩٤٧) ألف دولار، وكانت هيئة استثمار بغداد قد أجازت أكبر عدد من المشاريع الاستثمارية وبواقع (٢٩١) مشروعاً فيما أشرت محافظة ميسان ومحافظة واسط اقل عدد من المشاريع المجازة وبواقع (٢٣) مشروع.

٤. هناك مشاكل وعراقيل تحكم عمل الوزارات والدوائر الحكومية في بغداد والمحافظات مع هيئات الاستثمار، وهذا واضح من خلال ملاحظة إن إجمالي عدد المشاريع المجازة (١٥٦١) مشروع منذ عام ٢٠٠٨ ولغاية عام ٢٠١٧ لم تبدأ المباشرة بالعمل إلا بـ(٥٥٧) مشروع فقط وبنسبة (٣٦%)، وإن نسب التنفيذ متدنية مما يعكس ضعف المتابعة وشكلية وعدم واقعية دراسات الجدوى المقدمة لهذه المشاريع، في حين بلغت نسبة المشاريع التي لم تباشر لغاية اعداد الدراسة (٤٤%) مما يعكس تضارب قوانين الاستثمار مع قوانين الوزارات.

٥. بلغت نسبة المشاريع الصناعية المجازة من قبل الهيئات (١٧%) من إجمالي عدد المشاريع البالغة (١٤٣٤)، بينما بلغت مشاريع القطاع الزراعي (١٠٦) مشروع وبنسبة (٧%) في حين بلغت نسبة المشاريع الخدمية التي تم منحها إجازة استثمارية (٧٦%) وهذا ناتج عن عدم وجود خلفية لدى أعضاء هيئات الاستثمار بواقع الاقتصاد العراقي والتشوهات الهيكلية وبالتالي يدل على افتقارهم إلى الخبرة اللازمة لتوزيع المشاريع الاستثمارية بحيث تسهم في تشابك القطاعات الاقتصادية وبما يدعم عملية التنمية الاقتصادية المتوازنة.

ثانياً. التوصيات:

١. العمل على تكييف القوانين والأنظمة للوزارات والدوائر التابعة لها التي تتعارض مع قانون الاستثمار بما يسهم في عملية جذب وتعزيز الاستثمارات.

٢. لا بد من وجود دراسات جدوى عملية ودقيقة وحقيقية مرافقة للمشاريع وذلك بالاستعانة بالمكاتب المتخصصة الرصينة في هذا الجانب.

٣. عند تعيين أعضاء الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات لا بد من أن تراعى التخصصات العلمية الاقتصادية والمالية والإدارية والهندسية إضافة إلى الكفاءة والمهنية.

٤. توثيق التعاون بين المكاتب الاستثمارية في كليات الإدارة والاقتصاد من أجل ضمان أفضل المشاريع الاستثمارية وضمان توزيع هذه المشاريع على القطاعات الاقتصادية.

٥. العمل على إيجاد شراكة حقيقية بين القطاع العام الخاص في الاستثمار في المشاريع الاستراتيجية عن طريق تأسيس شركات مختلطة مساهمة في هذا الجانب.

٦. العمل على تطوير سوق العراق للأوراق المالية بغية جذب رؤوس الأموال حتى الصغيرة منها من أجل تشجيع المشاريع الاستثمارية القائمة.

المصادر:

المصادر العربية:

١. د. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٥.
٢. د. سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، ابو الخير للطباعة، الاسكندرية، ٢٠١٣,
٣. شاكر محمد، المحافظ والصناديق الاستثمارية، أبو ظبي ٢٠٠٦.
٤. د. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار، دار الثقافة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
٥. محي الدين علي، الاستثمار في اللغة، ٢٠٠٧.
٦. د. هناء عبد الغفار، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارب الدولية.
٧. ديوان الرقابة المالية، دائرة الشؤون الفنية والدراسات، التقرير السنوي للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٨,
٨. تقارير هيئات الاستثمار في المحافظات للسنوات (٢٠٠٨-٢٠١٨).

المصادر الأجنبية:

1. Hussien ALasrag, foreign Direct Investment Development policies The Arab countries, MPRA, 2005.
2. http//:saald.net/fatwa/sahm/36.htm the world Bank/Report on the Global Development, 2005.